بقلم: د. ارييلا شادمي *

شرطة إسرائيل في خدمة الهيمنة

اليهود الشرقيون والعرب الفلسطينيون تحت رحمة الشرطة

خلافاً للكثير من أجهزة الشرطة في العالم الغربي، فأن شرطة إسرائيل تعمل في ظروف مريحة للغاية، إذ أنه لا يوجد تقريباً أي خطاب شعبي أو أكاديمي حول استراتيجية عمل الشرطة، ومفاهيمها.

شرطة إسرائيل وبمساعدة صحافة غير متمرسة إن لم نقل صحافة مجندة، أو غير مبالية، تتحكم عادة بالخطاب العام في مواضيع تتعلق بالشرطة والعمل الشرطي، فهي تمتنع عن تقديم معلومات كاملة عن ما يحصل في الشرطة أو في عالم الاجرام.

وهكذا فلا يمكن للجمهور أو للشخصيات العامة وأصحاب القرار أن يكوّنوا صورة واقعية عن ما يحصل في الشرطة أو في عالم الجريمة.

هذه العوامل، اضافة إلى سيطرة الشرطة على ميزانيات البحث وارتباط كل ذلك بالظروف الامنية ودور الشرطة فيها، كل هذا يرسم ويصوغ صورة مركبة للخطاب القائم على إستحضار موقف ذوي الشأن، وتغييب أو أسكات التوجيهات والصيغ البديلة، ولا تتيح بنيه هذا الخطاب نقاشاً مفتوحاً ومتحرراً من الضغوط داخل الشرطة والعمل الشرطي في إسرائيل.

وبمقدار الصعوبة الكامنة في مبنى هذا الخطاب، فسوف يكون من الصعب ايضاً طرح حجج نظرية في مساحة خطاب مغيب ومشلول، وخاصة على ضوء عدم توفر معطيات كافية من حيث الكم والنوع، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان تفحص وإيضاح أشكال عمل الشرطة الإسرائيلية.

هذا الاستعراض أو التحليل يبدو ضرورياً بحكم التغييرات الواسعة إن لم نقل الثورية والتي يشهدها حالياً العمل الشرطي في

* باحثة في علم الجريمة، كلية بيت بيرل

إسرائيل، وما ينجم عنها من انعكاسات بعيدة الأثر على علاقات المجموعات والدولة.

بصورة عامة تُعرَّف الشرطة في المجتمعات الديمقراطية–بما فيها شرطة إسرائيل–بأنها مؤسسة للخدمة والحماية أو to protect and to serve كما يقول شعار الشرطة الاميركية.

علماء الجريمة وعلماء الاجتماع والساسة وبالطبع رجالات الشرطة يرون في الشرطة جهازاً رسمياً منزهاً عن المصالح ويخضع للقانون، ويقدم الخدمة لكل انسان بغض النظر عن اصله أو جنسه، وعلى الرغم من الشهادات المتراكمة حول التمييز والظلم، وعلى الرغم من توالي الشكاوى ضد استقامة ونزاهة الشرطة، وهذه هي الصورة التي يتلقاها المواطن ويثق بها أيضاً، وأية صورة أخرى يمكن ان تثير في نفسه استغراباً وجزعاً شديدين.... انها الصورة التي تستشف في كثير من الاحيان من الكتابات الاكاديمية أو شبه الاكاديمية القليلة التي تنشر باللغة العبرية.

علماء الجريمة وعلماء الاجتماع والساسة وبالطبع رجالات الشرطة يرون في الشرطة جهازاً رسمياً منزهاً عن المصالح ويخضع للقانون، ويقدم الخدمة لكل انسان بغض النظر عن اصله أو جنسه

بودي أن أختلف مع هذه الصورة، وأن ادعي أن جهاز الشرطة الاسرائيلي–ككل أجهزة الشرطة في المجتمعات الديمقراطية–ما هو إلا مؤسسة سياسية مكرسة منذ البداية لخدمة النخب والمجموعات المهيمنة، وسط قمع مجموعات الاقلية والسيطرة عليها، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة، ولكني سأكتفي ببعض الامثلة سأبدأ بأحد الامثلة البسيطة والتي يمكن أن توضح تماماً وجهة نظري: فغالبية اليهود الذين تعتقلهم الشرطة هم من الشرقيين، علماً أن المهاجرين من الدول الاسلامية في رابطة الدول المستقلة يعدون شرقيين. والاجابة التي اتلقاها دائماً–وليس فقط من قبل طلبة السنة الاولى في الجامعات فيما يتعلق بالشرطة والعمل الشرطي، هي أنه ونتيجة لمتغيرات اجتماعية مثل الهجرة والفقر فإن معظم المخالفين للقانون واصحاب السوابق الجنائية هم من الشرقيين، ولهذا فانهم يشكلون هدفاً رئيسياً للشرطة.

هذه الاجابة تتجاهل الحقائق، فالجرائم الخطيرة والمنتشرة يرتكبها اولئك الذين نصفهم عادة بـ«المواطنين الذين يحافظون على القانون» أي الآباء والامهات والاخوة والاعمام وارباب العمل وهذا يشمل ايضاً العنف ضد النساء، والعنف في العائلة، والتحرش الجنسي مثلاً.

ثانياً: الجريمة المنظمة والمتفشية وربما الاشد ضرراً ترتكب كما هو معروف على يد ذوي الياقات البيضاء، وهذه الجريمة منتشرة بشكل خاص في اوساط طبقة او طائفة، وثقافة مختلفة، وليس على أيدي اولئك المعتقلين لدى الشرطة. بعبارة أخرى، معظم المخالفات وخاصة الخطيرة منها كالاغتصاب، والاغتصاب داخل الاسرة، تهريب الاموال، الاختلاس والفساد السياسي وغيرها يرتكبها جناه ليسوا شرقيين أو فقراء أو ذوي تحصيل علمي متدنٍ.

تفسير آخر بديل لقيام الشرطة باعتقال الشرقيين خاصة، يتمثل في أن هؤلاء الجناة يرتكبون ما يوصف بجنوح الشارع، وهؤلاء هم الموجودون بالشارع، وقد اقيم جهاز الشرطة، ونظم اساساً بهدف التركيز على مثل هذا الجنوح والاجرام. فالغالبية العظمى من قوات الشرطة–٧٠٪ من طاقتها البشرية ومواردها الأخرى تعمل في الشارع، وهذا يشمل الدوريات، والعمل البوليسي ووحدات حرس الحدود التي أخذت في الانتشار في الآونة الأخيرة في شوارع المدن والتجمعات السكانية، في حين ان القليل من موارد الشرطة البشرية والمادية مكرس للتحقيقات، وخاصة التحقيقات المعقدة مثل العنف الاسري والاجرام المنظم والجرائم الاقتصادية، كذلك فإن أجهزة الارشاد والقيادة والتقويم التابعة للشرطة موجهة بأكملها نحو إجرام الشارع، الذي لا يوجد فيه سوى من وصفوا في البحث الشرطي «الشبان الفقراء والسود».

بمعنى آخر؛ فإن الشكل الذي بنيت عليه الشرطة لا يجعل منها شرطة مهنية مهيأة وراغبة في معالجة جرائم الرجال ضد النساء، جرائم اليهود ضد الفلسطينيين، جرائم ثنائيي الجنس ضد مثليي الجنس، ارباب العمل ضد العمال، جرائم المدراء والسياسيين والجرائم التي ترتكب داخل جدران البيت أو المكتب أو الحاسوب، وهكذا فان الشرطة ومن حيث فهمها التنظيمي لدورها إضافة إلى ثقافتها التنظيمية مبنية على أساس عدم العمل ضد المجموعات المهيمنة، وهذا يشمل الرجال، الطبقة الوسطى والعليا، وخاصة فئات الاشكناز واليهود ورجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال وغيرهم.

صحيح ان العمل ضد الجريمة في البيت والمكتب وجرائم الحاسوب عملية صعبة وأكثر خطراً ولكنها ليست مستحيلة، وقد اصبحت مستحيلة لانهم لا يخصصون لها الموارد الكافية، ولأنهم لا يؤهلون أفراد الشرطة للتعامل معها، ولأنهم يصيغون نموذجاً تنظيمياً يقلل

شرطة اسرائيل: هيكلية عسكرية مركزية

من اهميتها، ولأن بنية الشرطة وتنظيمها ورؤيتها لا تتيح ذلك.

الاصلاح في الشرطة

بنية الشرطة التي اتحدث عنها تميز اجهزة الشرطة العصرية منذ اقامتها قبل ما يقارب ٢٠٠ سنة، وقد اقيمت اجهزة الشرطة هذه على ارضية تفشي الجريمة وقيام الدولة القومية، والتي احتاجت الى جهاز يفرض سلطتها وسيادتها على القوى المناوئة، وليس اقل من ذلك هو الاحساس بالخوف والقلق من قبل الطبقات الغنية–وخاصة الرجال والبيض والاثرياء–على ضوء تزايد عدم الارتياح واعمال الاحتجاج في اوساط الطبقة العاملة وهي ما سميت انذاك وربما اليوم (الطبقات الخطيرة). وينبع عدم الارتياح هذا من تطور النظام الرأسمالي واشكال الاستغلال للطبقة العاملة، ومن اجل حماية وخدمة هذه الطبقات والفصل بينها، وتثقيف الطبقات الخطيرة بالمواطنة الملائمة، بمعنى ثقافة مدنية تنسجم مع قيم ومصالح الطبقات الغنية، لكل ذلك جرى تطوير الاستراتيجية المركزية للعمل الشرطي الحديث والمتمثل بالنظام الدركي الذي ينفذ الى كل المواقع الاجتماعية، وليس فقط من اجل الخدمة والحماية، وانما ايضاً وبالاساس لكي يتيح سيطرة الدولة على اي انحراف او خروج عن الوضع القائم، وقد يُضم الجهاز الدركي (الدوريات) بحيث يطبق في الشارع، حيث تتواجد «الطبقات الخطيرة».

مَثُل امام مؤسسي الشرطة الاسرائيلية من ناحية عملية، نموذجان شرطيان النموذج اللندني والذي يقوم على الشرطي المتجول الهادف الى خدمة المواطن والمجتمع المحلي والدولة والنخب الاجتماعية على حد سواء، والثاني هو النموذج البريطاني الكولونيالي، المبني على اساس مركزي وعسكري والذي يهدف الى خدمة «العرش» بمعنى المحافظة على السيادة البريطانية في المجتمعات الممزقة اثنياً وقومياً، مثل ايرلندا، الهند والباكستان وارض اسرائيل الانتدابية. وعلى الرغم من ان خطاب الشرطة الاسرائيلية الذي أكد على سمات النموذج اللندني وتبني مواقف علماء جريمة تقليديين، الا أنه تغلغلت في الشرطة الاسرائيلية مفاهيم وسياسات واساليب تميزت بها الشرطة الكولونيالية، وذلك باستخدام وسائل مختلفة مثل تبني اوامر شرطة الانتداب من العام ١٩٢٦ والاوامر البريطانية الدائمة، ووسائل التدريب، وقواعد الانضباط واساليب التحقيق التي اتبعت في ذلك الوقت، وخصوصاً الهيكلية المركزية والعسكرية التي عبرت عن نفسها ايضاً في الاجواء التنظيمية.

ساهم المبنى الكولونيالي في تعزيز سيطرة الدولة على المجتمع المنقسم قومياً وطائفياً وطبقياً، وهدف بالاساس الى ان يُشكّل رمزاً لسلطة وشرعية الدولة في مجتمع يمر في مرحلة بناء المؤسسات، ويوجد به اختلاف ايديولوجي وسياسي، وهدف كذلك الى فرض نظام حددته الدولة على مجتمع مضطرب ومرتبك يعمه الخوف والقلق.

ونتيجة لذلك فقد استخدمت امكانيات الشرطة ومن ضمنها فهم دور الشرطة وتحديد الاهداف وصورة التنظيم والمبنى، ونظريات العمل والسياسة وسلم الاولويات، كل ذلك استخدم بالاساس لدعم تطلعات الدولة نحو تكريس سلطتها، والى حفظ مصالح النخب والمجموعات المهيمنة.... نتيجة لذلك فقد تبلورت في اسرائيل شرطة شبه عسكرية تتمتع بصلاحيات واسعة وتعطي الاولوية لمهام سياسية تتعلق بالنظام والامن، وذلك على حساب المهمات التي تهدف الى خدمة المواطن والمجتمع.

ساهم المبنى الكولونيالي في تعزيز سيطرة الدولة على المجتمع المنقسم قومياً وطائفياً وطبقياً، وهدف بالاساس الى ان يُشكّل رمزاً لسلطة وشرعية الدولة في مجتمع يمر في مرحلة بناء المؤسسات،

شهدت الشرطة الاسرائيلية ثلاث عمليات اصلاح في فترات ولايات المفتشين العامين نحمياس ورزوليو وشافير، وذلك في مطلع الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. وعمليات الاصلاح الثلاث جاءت على خلفية ضعف وتضعضع سلطة وهيبة الدولة في الداخل والخارج، مستهدفة تعزيز هيبتها والحفاظ على قوتها، لا سيما في ضوء التهديد الامني الخارجي (حرب سيناء) و«حرب الايام الستة» وغيرها.

عمليات الاصلاح الثلاث هدفت الى جعل الشرطة اكثر مهنية وجعلها اكثر حساسية تجاه حاجات المواطن، ولكن في سياق الحديث ينبغي التركيز على ان الاصلاحات الثلاث جاءت على نقطة الالتقاء بين التغيير في مطالب الجمهور، الفوارق الاجتماعية، وتهديد مصالح الطبقات العليا وانعدام الهدوء الامني، وضعف قوة الجماعات المهيمنة مقابل احتجاجات المغبونين–اليهود مقابل الفلسطينيين، اليهود الاشكناز مقابل الشرقيين، الرجال مقابل النساء. وقد ردت الشرطة على ذلك بتعزيز نظام الدوريات وحرس الحدود والاستخبارات، والاستعداد التكنولوجي. هذه الانظمة هدفت الى تعزيز الرقابة على نشاط الجماعات المحتجة وللحفاظ على مصالح وقيم الجماعات المهيمنة.

فمثلاً، نفذت عملية الاصلاح الاولى في فترة ولاية المفتش العام الثاني للشرطة نحمياس، وجاءت على خلفية احداث وادي الصليب والتي عملت الشرطة فيها كل جهدها لاسكات صوت المحتجين ولاعتقال بن هاروش. وعملية الاصلاح الكبيرة الثانية حصلت في فترة ولاية شاؤول روزوليو قد أتت هي أيضاً على خلفية احتجاجات الفهود السود وكذلك الحركات النسوية وحركة مثليي الجنس وحركة غوش ايمونيم. ونتذكر مرة أخرى محاولات الشرطة وبمساعدة قوات الامن الاخرى المس بـ «الفهود السو»د وسجن قادتهم وبصورة مشابهة تعاملت الشرطة مع ادعاءات النساء بالتجاهل والاستهتار وعلى مثليي الجنس بالملاحقة في حديقة الاستقلال في تل ابيب.

النظام الشرطي الجديد

الانقلاب الحقيقي في النظام والعمل الشرطي هو الذي يجري في هذه الايام بالذات، وبدون ادنى انتباه من الجمهور وبدون خطاب اكاديمي. فإسرائيل التسعينيات تحولت الى مجتمع منقسم فكرياً وممزق طبقياً ودينياً وسياسياً وجنسياً، وهي تسعى جاهدة للحفاظ على هويتها وحدودها الثقافية والجغرافية.

الفجوات الآخذة في الاتساع بين فئات اجتماعية مختلفة، والتي تلقى احياناً تشجيعاً من السياسة الحكومية التي تغذي الفرقة وعدم المساواة، هذه الفجوات تؤدي الى إشاعة العنف على نطاق واسع وبصورة خطيرة لم نعرف مثلها من قبل.

على خلفية هذه التطورات يجري منذ نهاية الثمانينيات ربما التحول الاهم في النظام الشرطي في اسرائيل، وذلك بسبب التمزق الاجتماعي الآخذ في التصاعد و تغير فهم دور الدولة التي تهتم لمصالح اصحاب رؤوس الاموال والطبقات الغنية، وذلك على حساب الطبقات «الخطيرة» والجريمة التي تشهد تغيرات متسارعة من حيث الكم والنوع.

نحن نشهد اليوم تغيراً دراماتيكياً في النظام الشرطي في المجتمعات الغربية ومن ضمنها اسرائيل، هذا النظام الجديد باستطاعتي تسميته «النظام الشرطي الجديد».

اطار

ويحتوي الى جانب الشرطة الرسمية والتي ساتطرق اليها في الحال، بعض المسارات الجديدة لتقديم الخدمات الشرطية، مسؤولية

لذلك لم أفاجأ بأحداث تشرين الأول ٢٠٠٠ التي شهدتها التجمعات العربية في الجليل (والمثلث والنقب)، علاوة على ذلك فإن تعيين المفتش العام الجديد للشرطة يؤكد هذا التوجه. بمعنى ان تعيينه لا يبشر بـ«إنقلاب» في عمل الشرطة، وانما بالذات استمرار وتعميق عمليات بدأت منذ فترة طويلة من الوقت.

هذه المسارات آخذة في الاتساع وسط تغير اشكال وطبيعة عمل الشرطة الرسمية، وهي العمل الشرطي الخاص وهي حركات الامن والحراسة والتحقيق وجباية ونقل الاموال بما في ذلك شركات دولية تبيع بضاعتها لكل من يستطيع ان يدفع، وتشكل الجهات الشرطية الخاصة هذه القوة الشرطية الاكبر حالياً في اسرائيل.

والى جانب هذه القوى الشرطية توجد الشرطة البلدية التي ما زالت تمارس عملها بالتعاون مع الشرطة ولكن على طريقة طلائع المستوطنين، وهي شعبة بلدية مستقلة تماماً وتمارس عملها بحرية مطلقة تصل أحياناً الى حد مخالفة القانون. كذلك هناك ايضاً عمل شرطي تطوعي وهو شكل من اشكال نقل الصلاحيات الى متطوعين غير مهنيين، ولا يتمتعون بالتأهيل المناسب، ولا يخضعون للرقابة من جانب الشرطة الرسمية.

والى جانب العمل الشرطي الخاص فإن الثورة التي تجري داخل جهاز الشرطة ربما تكون الامر الاكثر اهمية. فحوالي ثلث القوى الشرطية العاملة تتكون من قوات حرس الحدود.. وهم شباب صغار لا يعرفون الراحة وذوو نزعة قتالية وادرنالين بنسبة عالية في الدم، ولا يتمتعون دائما بالنضج او التفكير المهني وهم يشكلون قوة الشرطة المركزية، ليس فقط في مجال مكافحة الارهاب وانما ايضاً في مجال الجريمة وفي التحقيقات وفي العمل الشرطي الجماهيري، بمعنى آخر، فإن الشرطة الزرقاء في المدن والتجمعات السكانية داخل الخط الاخضر تستبدل بقوات عسكرية بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

وفي الحقيقة فانه يتم العمل على بناء نظام شرطي ذي اذرع متعددة وتقوم كل واحدة منها بخدمة جمهور مختلف، فالعمل الشرطي الهجومي الذي تتولاه شرطة «حرس الحدود» و«الوحدة السرية الخاصة» مخصص للتصدي لقوى اجتماعية تهدد النظام الاجتماعي والدولة والمجموعات المهيمنة، ويحظى هذا العمل الشرطي بمؤازرة دائمة من العمل الشرطي الكلاسيكي والتطوعي المكلفين بشكل أساسي بالتصدي لجنوح واجرام الشارع حماية للمجموعات المهيمنة. وتتولى شرطة حرس الحدود والوحدة البوليسية الخاصة «معالجة» شؤون أبناء الطبقة العاملة ومهاجري العمل والفلسطينيين بطبيعة الحال. لذلك لم أفاجأ بأحداث تشرين الأول ٢٠٠٠ التي شهدتها التجمعات العربية في الجليل (والمثلث والنقب)، علاوة على ذلك فإن تعيين المفتش العام الجديد للشرطة يؤكد هذا التوجه. بمعنى ان تعيينه لا يبشر بـ«إنقلاب» في عمل الشرطة، وانما بالذات استمرار وتعميق عمليات بدأت منذ فترة طويلة من الوقت.

الذراع الثانية هي التي تعالج القطاع الذي تسميه الشرطة «المواطنون المحافظون على القانون»، وأسميه أنا «القطاع الذي لا اسم له». وتشمل هذه الذراع العمل الشرطي الخاص، والعمل الشرطي الجماهيري، والشرطة البلدية التي أخذت تتطور في اسرائيل.

أما الذراع الثالثة فهي شرطة التحقيقات، المشابهة لمكتب التحقيقات الفدرالي الاميركي (FBI) والتي بدأت تظهر هي الاخرى في اسرائيل. ولعل من الاهمية التأكيد على عدد من المميزات الاساسية للعمل الشرطي الجديد:

أولا، إن ما يكتسب دفعة قوية إلى الأمام هو المبنى (النظام) الشرطي الذي يفصل ويميز بين الفقراء والأغنياء، بين الأحياء الراقية والأحياء الفقيرة، فالطبقات الغنية ستسهر على خدمتها وحمايتها شرطة بلدية وجماهيرية وشرطة خاصة يؤدي أفرادها مهامهم بمنتهى اللطف و«الأدب» والطاعة والخنوع لكل نزوة. من الجهة الأخرى، وفي المقابل، فإن الفقراء والأقليات واليساريين وسائر «المخلين بالنظام العام» سيقعون تحت رحمة القبضة الحديدية لقوات «حرس الحدود» والوحدات البوليسية الخاصة. فنحن هنا أمام عمل شرطي ليست مهمته الرئيسية «الخدمة والحماية»، وإنما تحديد وحماية الحدود الطبقية

والإثنية.. شرطة حدود بكل معنى الكلمة.

ثانياً: في المقابل يجري بشكل خفي تسرب صلاحيات من الشرطة الرسمية (الحكومية) إلى العمل الشرطي الخاص، الأمر الذي يمكن الجهات التي تخدم الطبقات الغنية من توفير خدمة ناجعة والتصدي دون هوادة أو رادع لـ«المخلين بالنظام». ولأن هذا «التسرب» يتم بصورة خفية فإن الشرطة ترفض الإقرار به، وذلك بهدف إتاحة إستمرار هذا الوضع، الذي يعتبر بطبيعة الحال منافياً للديمقراطية تماماً.

ثالثا: من ناحية قيمية، نحن هنا أمام «ثورة» واضحة.. فإذا كانت الشرطة رأت خلال القرنين الماضيين في العدل الجنائي والخدمة المتساوية ومبدأ الشرعية، قيما أساسية لعملها–وأن لم يكن ذلك أحياناً بنجاح كبير، فإن ما يحتل المكانة الرئيسية الآن وبشكل معلن ومعروف، هي قيم الربح والجدوى، فالشيء المهم هو أن يكون العمل الشرطي الحكومي غير مكلف حتى ولو كان ذلك على حساب فعالية هذا العمل ونجاعته.. المهم أن يحقق أصحاب شركات الحراسة أقصى الأرباح، وليس الحفاظ على القانون والسهر عليه.

ومثلما ان العمل الشرطي الرسمي رسم حدود وسيادة الدولة القومية، وكذلك مبدأ الشرعية والعدل الجنائي، فإن العمل الشرطي «الجماهيري»- يرمز الى الطبقة الجديدة وحدودها وقيمها وهو ما ادعوه «القطاع الذي لا اسم له».

يشكل العمل الشرطي الجماهيري جزءاً مركزياً في النظام الشرطي الجديد، ولذلك أود التوقف أمام هذا الموضوع. فالعمل الشرطي الجماهيري–المجتمعي–يوصف من قبل الشرطة وسائر المتحدثين باسمها على أنه إستراتيجية شرطية جديدة تهدف إلى تقديم خدمة نوعية أفضل للجمهور، ومعالجة جذور الإجرام والجنوح، وليس أعراضهما فقط، بيد أن تفحصاً معمقاً للعمل الشرطي المجتمعي، على أرضية النظام الشرطي الجديد برمته، يدل على أن الأمر لا يعدو كونه تغييراً شكلياً وجهداً تسويقياً يرمي إلى صرف أنظار الجمهور عن التغييرات الدراماتيكية التي تشهدها الشرطة، ولا سيما في العمل الشرطي المتسم بالعنف والفظاظة الموكل لوحدات «حرس الحدود» والوحدة البوليسية الخاصة. كذلك فإنه يمثل وسيلة مهمة في حماية وتعزيز سيطرة الدولة على المجتمع، رغم ما يبدو ظاهرياً من توزيع للصلاحيات والمسؤوليات.

لكن ما يهمنا بشكل خاص في هذا الصدد، هو أن العمل الشرطي المجتمعي (و«النظام الشرطي الجديد» بشكل عام) يضع على رأس أولويات إهتمامه خدمة المجموعات المهيمنة مع ملاحظة أن ضبابية المفاهيم، والخطاب الخدماتي والمجتمعي، المعبر عنهما في خطاب الشرطة، يساهمان في تمويه الهدف الحقيقي للعمل الشرطي المجتمعي.

ومثلما ان العمل الشرطي الرسمي رسم حدود وسيادة الدولة القومية، وكذلك مبدأ الشرعية والعدل الجنائي، فإن العمل الشرطي «الجماهيري»–يرمز الى الطبقة الجديدة وحدودها وقيمها وهو ما ادعوه «القطاع الذي لا اسم له».

وعلى ارضية التحديات التي تطرحها النساء والشرقيون والفلسطينيون وغيرهم والذين يطالبون ويحصلون على حقوق مدنية، وتذكرة دخول الى المركز الاجتماعي وفي ضوء تفشي ثقافة الاستهلاك والثراء وقيم الربح الاقصى، والنزعة الفردية، وتراجع اهمية الولاءات المحلية والمتغيرات في المجال الجماهيري وتوسع المجموعات التي تتبنى انماط حياة كانت حكراً في الماضي على الاغنياء فقط، وصعود نُخب جديدة ممتزجة بنخب قديمة: «في كل ذلك فإن الكثيرين باتوا يبتعدون عن مجتمعاتهم الاصلية، ليرتبطوا بالاماكن الجديدة، والشيء الذي يُميزهم اكثر من سواه هو نمط الحياة، وهو ما يصفه جدنيس «منظومة متكاملة من المسلكيات التي يتبناها الفرد، «ليس لأن هذه المسلكيات تلبي احتياجات انانية منفعية وأنما لأنها توفر شكلاً مادياً لرواية خاصة من الهوية الذاتية» (Giddens 1991).

انه نمط حياة جديد لكنه مشترك من حيث ان الفقراء والاقليات مستبعدون منه وهكذا نشأ «القطاع الذي لا اسم له» والذي يشمل جميع اولئك غير المنتمين لقطاع ملموس ومحدد كالفلسطينيين والفقراء والنساء والشرقيين وأصحاب السوابق والمتظاهرين الذين يسعون الى تقويض النظام الاجتماعي. وهؤلاء الذين ينتمون الى «القطاع الذي لا اسم له». هم اؤلئك الذين تبنوا الايديولوجية الرأسمالية المتعلقة بقيم الاستهلاك وما تنطوي عليه من فجوات اجتماعية، والذين تتمحور حياتهم حول نمط الحياة الاستهلاكي والفردي، وينتمون الى «التيار المركزي» (main stream)، ويؤيدونه، وهم يحظون بتمثيل في وسائل الاعلام وفي مراكز صنع القرارات العامة، وحيث ان هويتهم الجماعية غير واضحة ازاء هوية المجموعات المغبونة، فأن ثمة ضرورة لاعتبارهم وليس غريباً ان ممثلي هذا التيار هم الذين ترى فيهم الشرطة (الشركاء الاساسيين) في العملية الشرطية الجماهيرية.

ويتكون هؤلاء الشركاء من المؤسسة المحلية والحكومية وقطاع الاعمال ووسائل الاعلام والمنظمات الجماهيرية كمؤسسات التعليم والحركات الشبابية والمنظمات الدينية ولجان الاحياء المعينة، وفي مقابل هؤلاء فأن ممثلي المنظمات لدى المجموعات الهامشية كالحركات النسوية ومنظمات الشرقيين، ذوي الوعي السياسي، ومنظمات العمال وحقوق الانسان، والتي تستطيع تقديم سلم اولويات بديل، او الطعن في طريقة عمل الشرطة بشكل عام والعمل الشرطي الجماهيري بشكل خاص، لا يشكلون سوى اقلية هزيلة بين الشركاء في العمل الشرطي الجماهيري.

ويهدف العمل الشرطي الجماهيري الى الاهتمام بهذا القطاع الذي لا حدود او هوية واضحة له، لكنه مع ذلك يحتاج الى الشعور بالانتماء الى جمهور معين.

ان العمل الشرطي الجماهيري يهدف الى انشاء هذا الجمهور، بحسب قول احد المتحدثين باسم النظام الشرطي الجماهيري فان: (الفلسفة المجتمعية تُعبر عن نفسها في خلق النزعة المجتمعية بمفهوم (نحن المجتمع المحلي) (جيمشي).

ان بلورة الشرطي كزعيم مجتمعي والتفضيل البنيوي للمجموعات والسكان المنتمين الى موقع اجتماعي معين، والخطاب الذي يتبنى جمهوراً متخيلاً من الضحايا، هذه كلها هي الاليات الاقليمية والمؤسسية والوظيفية التي تشكل القطاع الذي «لا اسم له» كجمهور له سمات واماكن واحتياجات مشتركة.

ان الاهمية الاساسية للشرطة الجماهيرية تكمن في مغزاها الرمزي وبقدرتها على منح الاحساس بالانتماء الى جمهور او جماعة او ما تسميه الشرطه «المواطنين المحافظين على القانون» و«القطاع بلا اسم» حسب تسميتي، والذي يقف بدون اسم وبدون هوية حيال المجتمعات المحلية القائمة على اساس العرق والعمر والطبقة أو القومية. ان وظيفة الشرطة الرمزية تحولها الى لاعب سياسي مهم على ضوء القوى المتغيرة في العصر الحديث... ويتحول هذا النوع من العمل الشرطي الى خادم لأسياد معينين، اي لجمهور، يُميّز بناء على القيم ونمط الحياة والمصالح الخاصة به.

وكحال العمل الشرطي الرسمي الذي اعطى افضلية واضحة للدولة وللنخب الاجتماعية، فأن العمل الشرطي الجماهيري يعطي افضلية لمجموعات مهيمنة، وهكذا تصبح الشرطة عن طريق التفضيل التنظيمي والخدماتي طرفاً يرسم الحدود بين المجموعات المهيمنة

لماذا تصرفت الشرطة هكذا في إحداث ايلول ٢٠٠٠؟؟ لم اتفاجأ من تصرفات الشرطة تجاه احتجاجات الفلسطينيين الاسرائيليين في احداث ايلول ٢٠٠٠. فقد كانت نتيجة طبيعية للارث التاريخي لشرطة اسرائيل، وخاصة التحولات التي طرأت على الشرطة في العقد الأخير.

والمجموعات الهامشية في المجتمع، فالذين يتلقون خدمة نوعية جيدة من قبل وحدات العمل الشرطي الجماهيري والبلدي والعمل الشرطي الخاص يتم تصنيفهم كنخب وقطاعات مهيمنة، اما الذين يكون نصيبهم القبضة الحديدية للشرطة بواسطة وحدات حرس الحدود والدوريات الخاصة والوحدات البوليسية فيتم تصنيفهم كقطاعات وفئات هامشية مجردة من الحقوق.

صحيح أن الخط الفاصل بين الجانبين لا يلامس الحدود التقليدية التي رُسِمت على أساس الجنس والطائفة والدين والطبقة والقومية، ولكنه يفصل بين ابناء «القطاع مجهول الاسم» وبين الاخرين، غير ان الكثيرين خارج حدوده ينتمون الى طبقة وطائفة وقومية وجنس محدد، وبذلك تتحول الشرطة الى عائق اساسي امام تطلع ما بعد الحداثة، نحو محو الحدود، وامام الجهود والمساعي نحو بلورة مجتمع متعدد الثقافات، وامام الامل بحوار يتخطى حدود الهوية.

لماذا تصرفت الشرطة هكذا في إحداث ايلول ٢٠٠٠؟؟ لم اتفاجأ من تصرفات الشرطة تجاه احتجاجات الفلسطينيين الاسرائيليين في احداث ايلول ٢٠٠٠. فقد كانت نتيجة طبيعية للارث التاريخي لشرطة اسرائيل، وخاصة التحولات التي طرأت على الشرطة في العقد الأخير.

وقف أمام الأباء المؤسسين لشرطة اسرائيل نظامان شرطيان مختلفان، النظام اللندني الذي يتواجد في مركزه رجل الدورية الذي جاء لخدمة المواطن والجمهور، من خلال منع الجريمة المواطن والجمهور، من خلال منع الجريمة التي ليست لها علاقة بالسياسة، اما النظام الآخر فهو النظام البريطاني–الكولونيالي والذي تم بناؤه على اساس تركيزي وعسكري، وجاء ليخدم «العرش» اي للحفاظ على السيطرة البريطانية على المجتمعات الممزقة اثنياً وقومياً مثل ايرلندا والهند وباكستان، وكذلك فلسطين الانتدابية وحسبما ترى النظرية الماركسية والماركسية الجديدة فان النظام اللندني تم بناءه من الأساس كجهاز جاء ليخدم الدولة القومية والنخب الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وعند اقامة شرطة اسرائيل، مثلها مثل اجهزة شرطة غربية اخرى فقد بنيت اساساً على النظام اللندني، ولكنها ومنذ البداية تبنت ميزات اساسية للنظام الكولونيالي، وهكذا استوعبت بسهولة نوعاً ما، مفاهيم وسياسات واساليب الشرطة الكولونيالية.

عزز المبنى الكولونيالي سيطرة الدولة على مجتمع ممزق، وهدف الى ان يشكل رمزاً لصلاحيات الدولة وشرعيتها على المجتمع الذي يكون في حالة بناء المؤسسات وتعتريه خلافات ايديولوجية وسياسية، وذلك بهدف فرض النظام على هذا المجتمع البدائي المشتت والخائف.

ان تفضيل المبنى الكولونيالي تمثل في المبنى التنظيمي التركيزي والمرجعي العسكري، وكذلك فهم الوظيفة، الذي يفضل الاهداف القومية على حساب اهداف الجمهور والمواطن–اي تفضيل واضح للمهمات المتعلقة بفرض النظام والامن على حساب تقديم الخدمات ومنع الجريمة، وبالاضافة الى التحولات الكثيرة التي مرت على شرطة اسرائيل في العقد الأخير، فقد تم، وحتى التسعينيات، اجراء ثلاث عمليات اصلاح شاملة، وحصلت تلك الاصلاحات في فترة ولاية المفتش العام للشرطة نحمياس ومن بعده روزوليو وشافير، وذلك في بداية سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وحصلت الاصلاحات الثلاث على أساس نقطة الالتقاء بين التغير في مطالب الجمهور والفوارق الاجتماعية، وتهديد مصالح النخب واوتونوميا الدولة والخطر الامني من الخارج.

وجاءت عمليات الاصلاح الثلاث بهدف جعل الشرطة أكثر مهنية واكثر حساسية لاحتياجات الجمهور والمواطن، ولكن تكرر فيها منح الافضلية الواضحة للدولة والنخب ومصالحها. وواصلت عمليات الاصلاح الثلاث تلك النزعة التي تبلورت في العقد الأخير: وهي فهم الوظيفه التي تؤكد على مهمة فرض النظام والامن على حساب مكافحة الجريمة وخدمات الجمهور، وأكدت على المبنى التركيزي العسكري

الذي اتى لخدمة الدولة أولاً واساساً.

في التسعينيات وفي اعقاب نزعات اجتماعية وسياسية برزت في العقدين الاخيرين (ضعف سلطة الدولة والشرطة الاسرائيلية واحتجاجات الجماعات المغبونة واتساع الفجوات الاجتماعية وتضاعف العنف نتيجة لذلك والتحولات في تحديد مفهوم الامن القومي ومجال الجريمة) فقد حصلت تحولات بالغة في النظام الشرطي الرسمي– المهني الذي كان مقبولاً حتى ذلك الوقت: فقد أخذ في التطور نظام شرطي جديد يعمل على تعميق الطابع التركيزي العسكري في الشرطة الاسرائيلية وتوسيع دور الشرطة في خدمات الدولة وفي حماية النخب وتعزيز الروح القتالية في الشرطة الاسرائيلية.

هذه التحولات تجري على مسارين يكملان بعضهما البعض، وهما الاجتماعي والتنظيمي، أما على المسار الاجتماعي فيعمل المجتمع الاسرائيلي بواسطة ثلاث مسيرات:

أ– خصخصة خدمات الشرطة في مجالات معينة واستخدام وسائل حماية بديلة–وذلك يشمل حماية الممتلكات وخدمات الحراسة وتحقيقات الجباية والملاحقة من قبل القطاع الخاص.

ب– تقليص صلاحيات الشرطة (قانون الاعتقالات الجديد مثلاً، والتي يلاحظ وجود ضغوط لتوسيعها مرة أخرى).

جـ– نقل تدريجي لصلاحيات الشرطة الى السلطات المحلية، اي بلورة تدريجية للنظام الشرطي البلدي، والذي لم يصل بعد الى مراحل تكوينه النهائية.

وهكذا فقد شرع المجتمع الاسرائيلي في قضم صلاحيات الشرطة المهنية والرسمية من خلال نقل جزء من صلاحيات الشرطة الى المواطن والى الجماهير المحلية.

وعلى هذا الشكل تبدو العملية وكأنها عملية دمقرطة ومحللة (من محلي) ولكنها في الحقيقة مغزاها هو الفصل بين النظام الشرطي للفقراء (النظام الشرطي الرسمي) وبين النظام الشرطي للاغنياء (النظام الشرطي الخاص، والنظام الشرطي البلدي) وسيكون النظام الشرطي البلدي مرتبطاً بمدى ثراء السلطات المحلية، ولهذا فمن المتوقع ان يؤدي إلى توسيع الفجوات الاجتماعية.

اما على المسار التنظيمي فقد بدأت الشرطة الاسرائيلية بالعمل على قناتين متقابلتين الاول: تعزيز واعادة تنظيم النظام الشرطي المهني والثاني: تبني مبادئ الادارة العامة الجديدة The new public manegment. اما عن القناة الثانية والذي حقق نتائج ملموسة في فترة ولاية المفتش العام للشرطة فيلك: قامت شرطة اسرائيل بمدننة (من مدني) وظائف. وتبنت نظرية «الاهداف والمقاييس» اي الادارة على اساس الاهداف التي يحددها المفتش العام للشرطة وقادة الالوية وقادة المراكز الشرطية، بحيث يوضع الى جانب كل هدف المقاييس اللازمة لفحص الانجازات التي تحققت بهذا الهدف. اضافة الى ذلك فقد قررت الشرطة الغاء مستوى الالوية ونقل صلاحياتها الى قادة المراكز الشرطية.

وبالنسبة للقناة الاولى لإعادة التنظيم فقد طالبت الشرطة وحصلت على اضافات هائلة من الموارد بما في ذلك القوى البشرية وقد اقامت وحدات جديدة (في اطار الدوريات وحرس الحدود وقسم التحقيقات، وغيرها) وبنظرة شاملة الى مجمل هذه التغييرات التنظيمية تتكشف عملية اصلاح شاملة رسم خطوطها العريضة المفتش العام اساف حيفتس، ومبدأها كما اراه هو تمييز وظيفي بين اذرع الشرطة المختلفة بحيث يتخصص كل ذراع بمواجهة التحديات التي انبط به مواجهتها.

وهكذا فقد شرع المجتمع الاسرائيلي في قضم صلاحيات الشرطة المهنية والرسمية من خلال نقل جزء من صلاحيات الشرطة الى المواطن والى الجماهير المحلية.

* الذراع الاول–حرس الحدود ووحداته الجديدة (وحدة المستعربين ووحدة مكافحة الجريمة ووحدة مكافحة الشغب ومكاتب حرس الحدود في محطات الشرطة لمتابعة القطاع الريفي ووحدة الامن الشامل في المناطق المحتلة، ووحدة حماية الخط الأخضر). ويعمل حرس الحدود كقوة ذات قدرات عالية وتمتلك دوريات متحركة ذات قدرة عالية على الانتشار والتركز، وهي مبنية في اساسها على القوى البشرية الشابة ذات المعنويات العالية، ولكن كما يبدو اقل نضجاً وتعقلاً. وتعمل وحدات حرس الحدود ضد التهديد الفلسطيني وفي حماية الخط الأخضر والمناطق الزراعية– اضافة الى ذلك فقد بدأت تعمل كقوة انقضاض سريع لمعالجة بؤر الجريمة، مع التركيز على تجمعات الفلسطينيين الاسرائيليين–راهط– الرملة–يافا والطيرة والطيبة.

ومن الجدير بالملاحظة ان التحول في الاهداف التي انيطت بقوات حرس الحدود شكل احد المركبات الاساسية في النظام الشرطي الرسمي الجديد، وذلك لأنه شكل نظاماً شرطياً موازياً واضافياً للشرطة الزرقاء التقليدية. وجاءت لتعزيزه واكماله وربما لاستبداله. وكذلك

لانها تخلق في اسرائيل، ولأول مرة، نظاماً شرطياً عنيفاً، يبدو كنسخة اسرائيلية لنظام جولياني في نيويورك، وهذا يخالف تصريحات وزير الشرطة بأن نظام جولياني لن يطبق في اسرائيل.

* الذراع الثانية– وحدات الدوريات الخاصة والتي تتصدى للتحديات التي تواجهها سلطة الدولة والفجوات الاجتماعية. وقد تم تخصيصها لمعالجة المظاهرات الشعبية واعمال الشغب، ومثل وحدات حرس الحدود فإن هذه الوحدات مبنية على اساس القوى البشرية القتالية الشابة، والقادرة على التحرك السريع واستخدام اساليب الشرطة العنيفة.

* الذراع الثالثة–الشرطة الجماهيرية والتي خصصت للاستجابة لحاجات الجمهور والمواطن من غير الفقراء، وهذا يشكل المركب الثاني في أهميته–في النظام الشرطي الرسمي. وخلافاً للبلاغة لتي ترافقه وتعرضه كاستجابة للمطالب الخصوصية للجمهور المحلي فهو يشكل في اساسه استجابة لخشية النخب من احتجاجات المظلومين، ويبذل الجهد الوفير لبناء جمهور ضدي يتكون من اصحاب الامتيازات.

* الذراع الرابعة: وحدات التحقيق القطرية والتي تتركز في مكافحة الجريمة الدولية، والاقتصادية، وفي الجرائم الذكية والمحكمة.

* الذراع الخامسة: وحدات التحقيقات والاستخبارات والشرطة السرية، وهي تواصل مكافحة الجرائم الخطرة حسب مفهومها التقليدي (الاغتصاب والتجارة بالمخدرات والاقتحامات بهدف السرقة والقتل والجرائم الجنسية وغيرها).

* الذراع السادسة: الدوريات الالية المتحركة والتي تستجيب لنداءات المواطنين ومعالجة مخالفات الشارع والعنف، ويعمل الذراع الخامس والسادس اليوم وكما بالماضي ضد الشباب والفقراء وابناء الطبقات المقموعة (الفلسطينيين حملة الهوية الاسرائيلية واليهود الشرقيين اساساً. وكذلك الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية والعمال الاجانب).

بدون معرفة وبدون جدل شعبي، يتطور امام اعيننا نظام شرطي يدمج بين النظام الشرطي المدني والنظام الشرطي المهني المتخصص، والنظام الجماهيري والنظام الخاص والنظام الشرطي البلدي. ويبدو ان النظام الشرطي الجديد لم يصل بعد الى مراحل تكونه النهائية ويحتمل حصول تغيرات اضافية به. وعلى كل حال فهو يعكس تغيراً في لب النظام الشرطي من الشرطة الرسمية التي تخدم الدولة، الى شرطة السوق التي تخدم اولاً واساساً جهات اقتصادية، وهذا النظام يعكس تراجع الدولة عن مسؤوليتها عن الامن والرفاه ونقل المسؤولية المتضاعفة الى السوق الحر والادارة المحلية والقطاع الثالث، ويعكس ارتفاعاً ملحوظاً في قوة المدينة والسلطات المحلية. ويعكس كذلك تنامي خشيه النخب الاقتصادية والسياسية من التحديات التي تواجهها بها الطبقات الفقيرة، ومحاولة هذه النخب لتعزيز النظام الشرطي الجديد، بهدف استخدامه لحماية نفسها. وهذه الجهود تتبرى في اقامة النظام الشرطي الجماهيري، واساساً في تعزيز مكثف بإطار قوات ومهمات حرس الحدود ووحدات الدوريات الخاصة والتي تحصل على الاذن بشكل واضح لاستخدام صلاحياتها كاملة واستخدام القوة ضد احتجاجات الطبقات المغبونة.

النظام الشرطي الجديد يحافظ ويعزز الميول الشبه ثقافية الشرطية في التعامل مع العنف ونزعة الروح القتالية، والصلاحيات الكاملة والعنصرية والشوفينية، وهو لا يلقي بالاً لمواضيع العدل الاجتماعي وحقوق الانسان.

يمكن ان يؤدي النظام الشرطي البلدي والنظام الشرطي الخاص الى انعدام المساواة في صفوف الشرطة والى خلق تمييز بين النظام الشرطي للفقراء والنظام الشرطي للاغنياء، وربما يكون هذا التمييز اشد خطورة من التمييز الموجود في النظام الشرطي الحالي، والاخطر من ذلك هو الدمج بين النظام الشرطي الخاص والنظام المدني، والنظام البلدي الذي يمكن ان يتحول بسهولة الى نظام شرطي سياسي وغير مهني وغير عادل، ويعمل لاهداف الربح وليس لاهداف العدل الاجتماعي، كل ذلك يمكن ان يؤدي الى اتساع الفجوات الاجتماعية، وتحويل النظام الشرطي الى اداة سياسية قمعية، وعامل من عوامل الانقسام، وعندما تدعي شرطة اسرائيل بأنها مقيدة في قدراتها للعمل ضد الرجال العنيفين وعندما تعتقل العمال الاجانب وليس ارباب العمل الذين يشغلونهم في ظروف قاسية وغير قانونية، وعندما تعتقل النساء ضحايا التجارة والاغتصاب والاختطاف بدل ان تعتقل اولئك الذين يتاجرون بهن، وتعمل شرطة اسرائيل ضد الفلسطينيين مواطني الدولة المغبونين والذين يحتجون ضد سلبهم حقوقهم، هؤلاء الذين يشكلون هدفاً ممكناًلكل دوريات حرس الحدود الجديدة ووحدات الدوريات الخاصة، فقد اقيمت هذه الوحدات لاجل هذا منذ البداية.

«ترجم عن العبرية»